

تحذيرات من انهيار شبكة إمدادات المياه في لبنان

وفي حال انهيار شبكة الإمدادات العامة قدّرت المنظمة أن ترتفع كلفة حصول الأسر على المياه بنسبة 200 في المئة شهرياً، كونها ستضطر إلى شراء المياه من شركات خاصة.

ويواجه لبنان منذ صيف 2019 انهياراً اقتصادياً غير مسبوق يُعد من بين الأسوأ في العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر، بحسب البنك الدولي.

وبات أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر، في حين فقدت الليرة اللبنانية أكثر من 90 في المئة من قيمتها أمام الدولار.

وتشهد البلاد شحاً في الغيول الضروري لتشغيل معامل إنتاج الكهرباء وشحا في المازوت المستخدم لتشغيل المولدات الخاصة، مع نضوب احتياطي الدولار لدى مصرف لبنان وتأخره عن فتح اعتمادات للاستيراد.

وتراجعت تدريجياً خلال الأشهر الماضية قدرة مؤسسة كهرباء لبنان على توفير الطاقة الكهربائية، ما أدى إلى رفع ساعات التقنين لتتجاوز 22 ساعة يومياً في بعض المناطق.

ولم تعد المولدات الخاصة، على وقع شح الوقود، قادرة على تأمين المازوت (الديزل) اللازم لتغطية ساعات انقطاع الكهرباء، ما اضطرها بدورها إلى التقنين.

كما يواجه القطاع الصحي أعباء متزايدة، وتحذر الصيدليات والشركات المستوردة للأدوية منذ أسابيع من تراجع مخزونها من مئات الأدوية الأساسية.

بيروت - أطلقت منظمات دولية صفارات الإنذار محذرة من أن الأزمة المائية المتوقعة في لبنان باتت وشيكة الحدوث بسبب سوء إدارة السلطات للامتناعات المتراكمة، ما يعني أن السكان مقبلون على مشكلة وجودية تندر بتفجر الاحتجاجات مرة أخرى وقد تكون أكبر مما كانت عليه في السابق.

وحملت تحذيرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) الجمعة من احتمال انهيار شبكة إمدادات المياه العامة في لبنان خلال شهر، جراء الانهيار الاقتصادي المستمر وما يترتب عليه من انقطاع للكهرباء وشح في الوقود، في طياتها علامات قلق شديد من تخلف الطبقة السياسية عن حل هذه المشكلة سريعاً.

ونكرت المنظمة في بيان "يتعرض أكثر من أربعة ملايين شخص، بينهم مليون لاجئ، من بين ستة ملايين هم تعداد السكان لخطر فقدان إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب في لبنان".

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى ممثلة منظمة يونيسف في لبنان يوكي موكو "يتعرض قطاع المياه في لبنان للخراب والدمار بسبب الأزمة الاقتصادية الحالية".

ونكرت المنظمة عدّة أسباب لهذه المشكلة من بينها العجز عن دفع كلفة الصيانة بالدولار وانهيار شبكة الكهرباء ومخاطر ارتفاع كلفة المحروقات.

وتتوقع يونيسف أن تتوقف معظم محطات ضخ المياه من العمل "تدريجياً في مختلف أنحاء البلاد في غضون أربعة إلى ستة أسابيع مقبلة".

وحذرت موكو من أن "افتقار الوصول إلى إمدادات شبكة المياه العامة قد يجبر الأسر على اتخاذ قرارات صعبة للغاية في ما يتعلق باحتياجاتها الأساسية من المياه والصرف الصحي والنظافة".

هواجس الأمن الغذائي تدفع البحرين للتوسع في استزراع الأسماك

استخدام التقنيات الحديثة في المشاريع لمقاومة التغيرات المناخية



لمواكبة احتياجات السوق

في الأقفاص بهدف تطوير هذا النظام لأن البحرين جزيرة صغيرة ذات موارد أرضية محدودة. ولذلك يرى خبراء فاو البحرية لدراسة تعميق وتوسيع القنوات البحرية المؤدية لمحطة ضخ المياه في المركز الوطني لاستزراع السمكي والتي تعد الرافد الرئيسي لعمليات الاستزراع.

وإلى جانب ذلك كله، سيتم العمل على الاستفادة من البحيرات البحرية المتاخمة لمركز الاستزراع وساحتها أربعة هكتارات بحرية لزراعة الأسماك والطحالب.

وتكثف وكيل الوزارة للقطاع الزراعي والثروة البحرية نبيل أبو الفتح أن العمل جار لاستكمال عمليات تسوية المرحلة الثانية من الأراضي البرية الخاصة بالمزارع السمكية والتي ستوفر 70 ألف متر مربع، وستساهم في زيادة إنتاج الأسماك في المناطق البرية في البلاد.

ولكن هذا الاتجاه لا يخلو من مخاطر لأن تربية بعض الأنواع مثل الجمبري في نظم قائمة على الأرض من الناحية النظرية غير مجدية.

وتشير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) في تقاريرها إلى أنه نظراً لندرة المياه العذبة في البحرين فقد تم توجيه كل الجهود إلى الأنواع البحرية وأنشطة الاستزراع المقامة على الأرض، والتي تجري في الخزانات.

ويجري منذ فترة تنفيذ بعض المشاريع الإرشادية للاستزراع السمكي

وحين إن "مشاريع الاستزراع السمكي صناعة واعدة من شأنها الإسهام في رفع الطاقة الإنتاجية من الغذاء السمكي في البحرين".

ويضم مركز منطقة رأس حيان مفاصص لإنتاج الأسماك الرئيسية بهدف مواكبة التطور الحاصل في القطاع، وبالتالي زيادة الكفاءة الإنتاجية، والتي تهدف للوصول إلى 20 مليون أصبغية من الأسماك بحلول العام 2025.

وأشار خلف إلى أن الوزارة ممثلة في وكالة الزراعة والثروة البحرية الحكومية طرحت عدداً من المبادرات في سبيل تحقيق هذه الاستراتيجية بما فيها تهيئة البنية التحتية لهذا النشاط الاقتصادي.

ومن أبرز مبررات البنية التحتية لهذا النشاط توظيف التقنيات الحديثة التي من شأنها التغلب على بعض المعوقات وتهيئة المختبرات التي تحتاجها عملية الاستزراع السمكي، وهذا ما استطاعت الوزارة أن تقطع شوطاً مهماً فيه.

ويرى مختصون في القطاع أن المبادرات الجديدة ستسهم بشكل كبير في توفير فرص عمل للشباب البحريني، بالإضافة إلى توفيرها لمختلف أنواع الأسماك في الأسواق المحلية.

وتعمل الوكالة على إتاحة المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع الاستزراع السمكي. وقد أطلقت وبالشراكة مع صندوق العمل (تمكين) خلال الأعوام الأخيرة برنامجاً تدريبياً

تدفع هواجس تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء بشكل مستدام البحرين لطاردة الجدوى من وراء توسيع قطاع استزراع الأسماك وفق استراتيجية تمت بلورتها لتطوير الصناعة السمكية أسوة بباقي جيرانها الخليجيين، رغم بعض التحديات التي تواجهها في طريق تجسيد أهدافها واقعيًا.

وتتمثل أهمية اختيار قطاع الثروة السمكية ضمن القطاعات الواعدة لتعزيز التنوع الاقتصادي في بلد لا يتجاوز تعداد ساكنه 1.6 مليون نسمة، من خلال إدراجه ضمن الخطة الخمسية لأصغر اقتصادات دول المنطقة والتي تنتهي العام الحالي.

وتولي الحكومة أهمية لإقامة مزارع الأحياء المائية في بعض المناطق ومن بينها المركز الوطني لاستزراع السمكي في منطقة رأس حيان ضمن استراتيجية كانت قد أطلقتها في 2017 تستهدف إنتاج حوالي 30 في المئة من احتياجات البلد من الأسماك بحلول 2021.

عصام بن عبدالله خلف
الاستزراع السمكي
صناعة واعدة تساعد في تأمين الغذاء

ومن هذا المنطلق تؤكد وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني أنها ماضية في استراتيجيتها الرامية إلى رفع الإنتاج المحلي من الأسماك، وأنها ستدعم المشاريع والمبادرات الرامية إلى تحقيق هذه الاستراتيجية. ونسبت وكالة الأنباء البحرينية الرسمية إلى وزير الأشغال عصام بن عبدالله خلف قوله أثناء جولة قام بها هذا الأسبوع في المركز الوطني لاستزراع السمكي في منطقة رأس

صندوق النقد الدولي يغير قواعد إقراض البلدان منخفضة الدخل

وكذلك "التأثيرات المحتملة على قوة ميزانية الصندوق".

وقدر الصندوق في إحصائيات حديثة خسائر الاقتصاد العالمي جراء الجائحة بنحو 15 تريليون دولار حتى نهاية 2024، بما يعادل 2.8 في المئة من إجمالي الناتج العالمي.

وقال النائب الأول لمدير عام صندوق النقد الدولي جيفري أوكاموتو في بيان عبر الموقع الإلكتروني للصندوق، الأربعاء الماضي، إن "الإصلاحات الدائمة للنمو تم تأجيلها، إن لم يكن قد تم التراجع عنها، وإن الاقتصادات أصيبت ببعض الندوب الغائرة".

ومنذ مارس العام الماضي أنفقت حكومات مختلف دول العالم نحو 16 تريليون دولار لتقديم الدعم المالي أثناء الجائحة.

وكانت البنوك المركزية قد زادت ميزانياتها بقيمة مجمعة قدرها 7.5 تريليون دولار لمواجهة الجائحة، وضحت سيولة في 2020 فقط تتجاوز ما ضخته في السنوات العشر الماضية مجتمعة.

النقد خلال الفترة بين 2024 و2025، بما في ذلك اعتماد "بيع محدود" لاحتياجات الصندوق من الذهب.

ويدرك المجلس التنفيذي في الصندوق أن الضغوط من أجل تمويل إضافي من الأعضاء كبيرة، لكن مسمّن شدد على أهمية الدور الذي يلعبه الصندوق الائتماني في الحد من الفقر وفي دفع النمو ومساعدة البلدان منخفضة الدخل في مواجهة الجائحة.

كريستيان مسمن
استراتيجية التمويل الجديدة ستدبر الموارد التي نحتاجها

وأوصى العديد من المرءاء باكتشاف مبرر لكافة خيارات التمويل بما في ذلك حشد الموارد الداخلية للمؤسسة المالية الدولية واكتشاف بيع الذهب قبل المرحلة الثانية، لكن بضعة مراء لم يؤيدوا ذلك الخيار، مشيرين إلى التعقيد وطول المدة اللازمة للقيام بتلك المبيعات،

والتي وافق عليها مجلس الصندوق ستدبر الموارد التي نحتاجها بالفعل لتخطي هذه الجائحة وتداعياتها المباشرة".

ولتعزيز قدرة الصندوق الائتماني للحد من الفقر والنمو التابع له قال صندوق النقد إنه سيطالب من الدول الأعضاء مبلغاً إضافياً قدره 18 مليار دولار خلال السنوات القادمة، علاوة على حوالي 24 مليار دولار جمعها بالفعل منذ بداية الأزمة الصحية، بالإضافة إلى دعم حجمه أربعة مليارات دولار لمساندة أسعار الفائدة الصفرية.

وقد توجه الدول الأعضاء الأكثر ثراء احتياطياتها الطارئة من حقوق السحب الخاصة القائمة والجديدة لجمع التمويل. ومن المرجح أن تساعد الموافقة المتوقعة على زيادة بقيمة 650 مليار دولار في مخصصات حقوق السحب الخاصة بالصندوق خلال أغسطس القادم في تسهيل عملية جمع التمويل.

وفقاً لوثيقة أعدها مسؤولون في صندوق النقد فإن التعديلات جزء من خطة ذات مرحلتين للعثور على "حل دائم" لنموذج التمويل الميسر لصندوق

وأشار إلى أن التغييرات كانت ضرورية بالنظر إلى زيادة قروض صندوق النقد الدولي للبلدان منخفضة الدخل ثمانية أضعاف إلى 13.2 مليار دولار في 2020، وأن المؤسسات تفيد بأن الطلب على التمويل الميسر سيظل مرتفعاً لعدة سنوات.

وقال كريستيان مسمن نائب مدير الإدارة المالية بالصندوق في بيان إن "استراتيجية التمويل ذات المرحلتين

غازبروم تزيد إنتاج النفط في حقول كردستان العراق

انتجت خمسة ملايين طن من الحقل منذ بدء العمل هناك قبل عشر سنوات. ويساعد هذا الإنتاج من الحقول، إلى جانب حقول أخرى في كركوك، حكومة الإقليم على تحصيل عوائد مالية عادة ما تدخل ضمن مناقشات مع بغداد خلال إعداد الموازنة السنوية للحكومة الاتحادية.

وبدأ إقليم كردستان العراق يصدر نحو نصف مليون برميل يومياً بشكل مستقل عن بغداد، منذ منتصف عام 2015 بعد انهيار اتفاق مع بغداد تم إبرامه نهاية عام 2014 إثر تولي حيدر العبادي رئاسة الحكومة الاتحادية.

ولكن في نهاية 2019 حددت بغداد صادرات إقليم كردستان ضمن اتفاق أوبك+ بواقع 450 ألف برميل نط يومياً، فيما لا توجد إحصائيات رسمية بحجم صادرات إقليم كردستان الآن.

وأعلن الإقليم في ديسمبر الماضي الاتفاق مبدئياً مع بغداد على تسليم الأخيرة 250 ألف برميل نط يومياً، إضافة إلى نصف العائدات الجمركية الخاصة بالإقليم، مقابل حصوله على نسبة في الموازنة الاتحادية.



دعم العوائد رغم كل الظروف

موسكو/أربيل - أعلنت غازبروم نفط، الشركة النفطية لعملاق الغاز الروسي غازبروم، الجمعة أنها زادت إنتاجها في حقل سرقلة في كردستان العراق ليصل إلى نحو 30 ألف برميل يومياً.

وجاء ذلك الارتفاع بعد أن أنهت الشركة في أربيل الماضي حفر بئر إنتاج رابعة ستساعد في الحفاظ على مستويات الإنتاج مستقرة.

وكانت الشركة الروسية قد رفضت في السابق تقليص الاستثمار في مشروعها بكردستان العراق رغم طلب حكومة الإقليم شبيه المستقل ذلك بسبب التزام تحالف أوبك+ بخفض الإنتاج.

وتشارك غازبروم نفط في تنفيذ أربعة مشاريع في العراق، ثلاثة منها في إقليم كردستان وهي حقول شاكال وحلجة وكرميان.

وتتملك الشركة الروسية حوالي 40 في المئة في امتياز كرميان الواقع في حقل سرقلة، و80 في المئة في امتياز حلجة وشاكال.

وشهد إنتاج غازبروم نفط العام الماضي أكثر من 1.2 مليون طن في سرقلة، وذلك من أصل 9.3 مليون برميل، كما أنها